الإصلاح الزراعى والتقدم الاقتصادى *

للدكتورة دورين وارنر

المعيدة بجامعة لندن

١ ــ الناحية التاريخية

مقدمة :

إن أهمية هذا الموضوع الخطير هي التى حفزتنى لبحثه ، فإن الاصلاح الزراعى هو أهم تطور اجتماعى يحدث اليوم فى العالم . وقد يبدو للبعض أن هذا القول مبالغ فيه ، ولكن بعض التأمل يقنع بصحته ، وليس بين التغيرات الاجتماعية العصرية فى البلاد الصناعية ما يوازى الاصلاح الزراعى فى مداه ، ذلك لأن أعظم تقدم حدث فى الحياة الاجتماعية يقع اليوم فى البلاد الزراعية ــ وبالأخص فى آسيا ــ حيث يعتمد أغلب السكان على الاشتغال بالأرض وزراعتها .

وهذه التغيرات تقع أقرب ما تكون منا ، وهذا يساعدنا على دراستها دراسة وافية ، وإن كان غير ميسور حصر نتائجها فى جميع الأقطار المختلفة . وسأحاول فى هذا المقال بحث علاقة هذه التغيرات الاجتماعية بالتقدم الاقتصادى ، فقد كان موضوع الاصلاح الزراعى وعلاقته بتقدم الأمم المتخلفة مجال مناقشات ترددت فى السنوات الأخيرة فى اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وأشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أن الاصلاح الزراعى فى البلاد الزراعية يجب أن يعد كشرط من شروط التقدم الاقتصادى . وهذا القول قد يبدو فى مظهره غير سديد ، بل يحتاج دون شك إلى تعمق البحث . وهو ما دفعنى إلى معالجته .

وبادىء ذى بدء يجب توضيح الاصطلاح الذى يعبر عنه بكلمة « الاصلاح الزراعى » لإزالة ما هنالك من اللبس فى هذه الناحية . فالاصلاح الزراعى بالمعنى

(*) سلسلة محاضرات نشرها البنك الأهلى المصرى بالانجليزية ونقلها إلى العربية المهندس الزراعى بطرس باسيلى .

المتداول المسلم به فى تعريف هـذا الاصطلاح ـ يعنى إعادة توزيع ملكية الأرض لمصلحة صغار الزراع والعمال الزراعيين . وهناك أيضاً تعريف شائع أوسع مدى يفهم منه أن الاصلاح الزراعى يشمل كذلك أى تحسين فى الوضع الزراعى الاقتصادى . والتعريف الأخير نشأ فى الولايات المتحدة . والقصد من الأخذ به اتساع مجال الهدف المرجو من سياسة الاصلاح ، ليتضح للحكومات التى تشرع فى الاصلاح الزراعى أن مهمتها لا تقف عند حد إعادة توزيع الأرض ، بل تمتد إلى مهام أخرى ، كتنظيم الايجارات وشروطها ، وأجور الأيدى العاملة ، وتحسين أساليب الإقراض الزراعى ، وضرائب الأراضى ، والهيئات التعاونية ، والتعليم الزراعى وما إلى ذلك . ولا مندوحة لنا من التسليم نظرياً بهذا الاتجاه ، وقد بدأت مصر العمل به منذ فجر هذه النهضة .

وواجبنا رغم ذلك ألا نقع فى اللبس بين تعريف مبدأ ما ، والسياسة التى تتبع فى تحقيقه . فإن الأخذ بالمعنى الواسع فى تعريف « اصطلاح الاصلاح الزراعى » يؤدى إلى الخلط فى النتائج التى تنسب إليه مباشرة . وإعادة توزيع الملكية مهمة عسيرة التنفيذ وأوسع مجالا لاختلاف الرأى من الاصلاحات الأخرى ، ولهذا لا نستطيع وضعها فى مستواها ، فإننا إذا تجاهلنا الخلاف الواضح فى جسامة إعادة توزيع الملكية والاصطلاحات الأخرى بترنا الموضوع .

ولهـذا فإنى حرصاً على التوازن والوضوح سآخذ فى بحثى بالتعريف الشائع عن « الاصلاح الزراعى » ، وأفضل التمسك بالتعريف المتداول لوضوح معناه وسأقصر بحثى على التطور المعين ، وهو أهم تطورات الإصلاح .

إن كل من تصدى لبحث هـذا الموضوع أحس بأنه مثل لكثرة ما يتناوله من الحجج المبررة له والمعارضة ، التى تقال مراراً وتكراراً وتنتهى فى كل مرة إلى نهاية متباينة . ولا شك أن علو شأن الاصلاح الزراعي هو العلة فى اختلاف الآراء التى تناولته ، ذلك لأن الأنظمة المرتبطة بالأرض تؤثر فى حياة الأمة من عدة نواح ، فهى تؤثر فى توزيع الايراد والإفادة من الأرض ، وهذا الأثر يمتد إلى أبعد من المجال الاقتصادى ، وفى حياة كل أمة قد تحين ظروف يصرف النظر فيها عن الاقتصاديات . وأنظمة الأرض تقرر الأوضاع الاجتماعية

والقناعة الاجتماعية ، ويختلط ذلك بما لكل أمة من عادات موروثة وطباع قومية .

ومن أجل هذا لا مفر من اختلاف النظرات فى الاصلاح الزراعي ، باختلاف رأى المتناقشين فيه واختلاف مستوى نظرهم إليه ، واختلاف المجال والمقاييس التى يقيسون بها نتائجه . فهم فى الواقع يتناقشون إلى أى هـذه المقاييس تكون له الأولوية فى تقدير فائدة الاصلاح الزراعى . فكثيراً ما يختلف الرأى بين من يرجحون كفة الاقتراب من العدالة الاجتماعية ومن يرجحون كفة الحاجة إلى زيادة إقبال الزراعة ، والمجتمع الذى نبتغى الحياة فيه ليس ضروريا أن تكفل فيه المعيشة الاقتصادية الحصول على أوفى غذاء . ولهذا قد نختلف فى الهدف : تحقيق العدالة الاجتماعية أو النهوض الاقتصادى ؟ .

وهناك ناحية أخرى تؤدى إلى اللبس فى بحث الموضوع ، وهى ناحية تعداد السكان . فقد يقال مثلا إن مصر لا تستطيع تحقيق الاصلاح الزراعي لكثرة تعداد سكانها ، بينما سوريا ليست فى حاجة إلى الاصلاح الزراعى لنقص تعداد سكانها . وإذا صحت هـذه الحجة ترتب عليها ألا مجال للاصلاح الزراعى بحال من الأحوال ، ولكن الواجب أن يوضع عامل التعداد الزراعى فى وضعه الصحيح .

وأهم مناقشات هـذا الموضوع ما كان منها مرتبطاً بالسياسة . فالبعض يعتقد أن الهدف الذى يجب أن يرمى إليه الاصلاح الزراعى هو الحيلولة دون الشيوعية . وهناك فريق آخر يؤكد أن الاصلاح الزراعى ما هو إلا الشيوعية . ومثل هذه المحاولات السياسية قد تذهب بنا بعيداً إذا لم نقف بها عند الحد المناسب .

وليس فى وسعنا أن نخطو خطوة فى دراسة الموضوع إذا لم نبرز كلا من هذه الاتجاهات المختلفة على حده ، ونحدد لكل منها معياراً يجب الأخذ به . وللعمل على ذلك يجب أن نسلم بأن النزاع فى تفضيل أحد هذه الاتجاهات عن غيره ليس فى الحقيقة سوى نزاع فى الطرق المختلفة لدراسة المجتمع الانسانى ، أو ما يعبر عنه الألمان بأنه نزاع بين العلوم المختلفة ، أو الأنظمة الأكاديمية المتباينة ، فى أحقيتها للتصدى إلى بحث موضوع ما ، وإصلاح أوضاع ملكية الأرض ، والصلة بين ذلك وبين النهوض الاقتصادى ليس فى الواقع موضوعا قائما بذاته ، لأنه يتناول دراسات متباينة اقتصادية وتاريخية وجغرافية واجتماعية وكل ما يرتبط بتطور الشعوب

ولكل من هذه الدراسات الادعاء بحق رسم الخطة التى يجب اتباعها، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث .

فالاقتصاديون أهملوا هذا الموضوع بحجة أنه يتعلق بالوضع الذى يجب أن يسلموا به ، وهو إهمال يؤسف له ، إذ معناه أننا لا نجد لدينا طرقا تحليلية معترفاً بها ، بل لا نجد المصطلحات الملائمة لدراسة الموضوع من هذه الناحية . والمؤرخون من واجبهم طبعاً أن يعنوا بدراسة آثاره البعيدة المدى ، وأطواره فى مستقبل خطوات نموه . غير أنه ، فيما عدا الفرنسيين الذين لهم مؤلفات قيمة فى هذا الشأن ، نرى أغلب المؤرخين لا يعرفون عن الزراعة القدر الذى يمكنهم من التعاون معنا فى بحث الموضوع . أما رجال الجغرافية فلا بأس بهم ، فكتاب العلامة فيهلراس Wevlerasse « فلاحو سوريا والشرق الأوسط » مثلا يعد حجة فى هذا البحث ، فقد جمع بين الدراسات الجغرافية والاجتماعية والتاريخية .

وعلماء الاجتماع وتطور الشعوب لهم كذلك علاقة بالموضوع ، فإن البحوث المطولة عن ملكية الأرض فى مناطق الاستعمار يجب أن يسمع فيها رأى علماء تطور الشعوب ، غير أننا لا نجد منهم إرشاداً إذا ما ألقينا نظرة على تطور هذه الملكية . ويبدو أنهم ينحازون إلى ترجيح الوضع الثابت ، ويعتبرون كل تغير فيه انحلالا ، حتى إذا ما كان هذا التغير مما يراه الاقتصادى تقدماً .

وينتهى بنا البحث إلى أن الموضوع من الناحية الأكاديمية يمد كالإقليم الذى لا يمتلكه أحد ، فليس هناك علم أو دراسة يدعى أحد حق الانفراد بالتخصص فيها، وكل منها يقف منه عند حد معين ، ولا نستطيع أن نسبر غوره بطريقة واحدة ، فالموضوع فى عرف الأمريكيين متداخل الوضع Inter-dirsciplinary ، وهو فى عرف الانجليز عند خط الحدود borderline .

وإننا لنسلم بأن المعرفة تتجلى من تبادل الدراسات المتباينة . وأفضل طريقة للسير فى الموضوع أن نحاول دراسته من وجهات مختلفة ، وهذا أمر ليس من السهل طبعاً ، فمن الواضح أنه يتعذر على شخص بمفرده أن يجوب إقليما ليستطلع خفاياه وأحواله ، ويحمل جميع المعدات التى يحتاج إليها فى كل ضرب من ضروب هذا الاستطلاع . فلسنا نملك الحجج القوية التى للاقتصادى ، ولا العيون اليقظى التى لعالم

تطور الشعوب ، ولا الدراسات المستوعبة التى للمؤرخ ، غير أننا نستطيع أن نقوم بجولات معينة فى هذا الاقليم ، لنخرج منها بنتائج استطلاعية أولية ، وإن لم تتوافر لدينا الإمكانيات لإعداد بعثة كاملة تجوب هذا الاقليم لتكشف عن خفاياه كاملة . وسيتجه نظرنا فى بحثنا إلى نوع الأسئلة التى قد تدور بخلد هؤلاء الثقات، والرد المحتمل الذى قد يدلى به شخص غير محترف من الهواة ينظر إلى الأمور نظرة جدية يؤدى بنا إلى إخراج لمحة متزنة ، وإن قصرت عن أن تكون بحثاً شافياً ، يسير وفق نظام رتيب.

سأتصدى فى بحثى لثلاث جوانب من البحث الأكاديمى الذى يمكن أن يتناول الموضوع ، وهى الجانب التاريخى ، والجانب الاقتصادى ، والجانب الخاص بتطور الشعوب ، وهذه هى أهم جوانب هذا الموضوع ، وسأحاول فى بحثى هذا أن أبرز الوضع السياسى على حدة . فإن الاصلاح الزراعى لا يمكن أن يخرج عن كونه موضوعا سياسيا ، إذ أنه يتناول تباين المصلحة بين الموسرين والمعدمين . غير أنه من الضرورى — وخاصة إذا ماكانت الآثار الاقتصادية هى موضوع البحث — أن نحاول تجنب التحيز السياسى ، ونوضح حجة كل طبقة من طبقات الشعب ، وأثرها فى كل رأى من الآراء . ومن أجل هذا يحسن بنا أن نرجىء الناحية السياسية إلى ختام الموضوع ، خصوصاً أن هذا يبرره أن السياسة هى التى لها الرأى الأخير .

الناحية التاريخية :

نبدأ بالنظر إلى الموضوع من وجهته التاريخية . ومن الواضح أن التاريخ الاقتصادى يجب أن ينير لنا العلاقة بين التقدم الاقتصادى وتغير الأوضاع . ويجب أن نتساءل عن الدليل التاريخى الذى يثبت أن تعديل الأوضاع الزراعية كان فى الماضى شرطاً من شروط النهضة .

وفى محاولتنا الرد على هذا السؤال يجب أن نقصر بحثنا على النهضة الاقتصادية فى الأزمنة الحديثة ، وإن كان من المفيد دون شك النظر إلى ماقبل ذلك ، لنستطلع أثر أنظمة الأرض فى نهضة المدنيات وتأخرها . وقد عبر ابن خلدون عن تاريخ هذه المنطقة من العالم بأنه صراع لا نهاية له بين أهل الحضر وأهل الريف ، وهو تعبير ما زال منطبقاً على « الهلال الخصيب » . وفى عصور الرومان قال بلايني

فى نظريته الموجزة إيجازاً بليغاً : إن الولايات الواسعة هى التى قضت على الأمبراطورية ، وقد تصدق نظريته هذه كذلك على امبراطوريات اخرى غير الأمبراطورية الرومانية . أما فى مصر وقد بلغت حد الإعجاز فى كفاح الوقت ، فلا ضرورة لمثل هذه الفروض ، ويحسن بنا ألا ننسى أن الموضوع ليس جديداً فى ذاته ، وإن كان من غير الضرورى البحث طويلا فى ماضيه .

وإذا نظرنا إلى التاريخ الاقتصادى الحديث للأمم التى نعدها اليوم أمماً متقدمة ، نرى بصراحة ألا مفر من التسليم بأنه لا يوجد ألبتة مايبعث على القول بأن الإصلاح الزراعى كان شرطا من شروط نهضتها .

فمن البدهى أولا أن الكثير من الأمم التى نهضت نهوضاً عاجلا فى الماضى لم تتخذ الإصلاح الزراعى وسيلة لنهضتها ، وعلى عكس ذلك كانت النهضة فى انجلترا وبروسيا واليابان على حساب الفلاح ، ففى انجلترا وروسيا انتزع كبار الملاك الأرض من الزارع ، وأصبح يعمل لديهم عاملا زراعيا ، وكانت نهضة اليابان على حساب الضرائب الفادحة على الزراع . وفى تاريخ هذه الأمم كان هناك صراع واضح بين العدالة الاجتماعية والنهضة الاقتصادية فى الفترة التى خطت فيها الأمم السابقة خطوات واسعة نحو التقدم .

غير أنه لا مبرر لدينا لكى نعد نزع الملكية والأجحاف بالفلاح خطة ضرورية للتقدم على أساس تجربة هذه الأمم ؛ فقد كانت هناك سبل أخرى للتقدم ليس فيها هذا الصراع ، فالبلاد الأوربية الغربية بلغت شأوا عالياً من التقدم ولم تنتزع فيها الزراعة من أيدى صغار الزراع وحدث ذلك أيضاً فى سويسرا حيث مستوى المعيشة أعلى مما هو فى اقطار أوربا ، كما حدث فى اسكندناوه ، حيث مستوى الإنتاج الزراعي يبلغ القمة .

كذلك نرى أن البلاد التى فاقت سواها فى مستوى الإنتاج الزراعى للفرد فيها — كالولايات المتحدة وكندا واستراليا وزيندا الجديدة — إنما بلغت ذلك على أساس الزراعة العائلية واشراف الحكومة على استعمالات الأرض . وإذا نظرنا إلى تاريخ هذه الأمم استخلصنا منه أن الزراعة التى تتولاها أسرة الفلاح يمكن أن تنهض نهوضاً عاجلا ، وتقوم بتقدم فى سريع الأثر .

وبذلك يتبين لنا أن هناك نهضات متباينة ، ولسنا نعدو الحقيقة إذا استنتجنا من ذلك أن خبرة الأمم المتقدمة تدل على أن بعضها نهض نهوضاً عاجلا واسع المدى ، ولم تستعن فى ذلك بوجود طبقة من كبار ملاك الأراضى الزراعية ، بل كان فيها توزيع الأراضى متساويا إلى حد بعيد ، كذلك نرى أمماً أخرى لجأت إلى طرق إنماء رءوس الأموال وتراكمها بالضغط على صغار الزراع وعمال الزراعة . وخلاصة القول أن الإصلاح الزراعى ليس شرطاً من شروط النهضة .

كذلك لا يهدينا البحث التاريخى إلى ضرب معين من ضروب ملكية الأرض يعتبر أوفى هذه الضروب فى النهوض بمالية الأمة ويؤدى إلى ارتقائها . فصغار الزراع فى وسعهم أن يقوموا بمعجزات صغيرة فى سبيل إدخال تحسينات تدريجية فى حرص واف ، وإذا ماتجمعت هذه المعجزات الصغيرة بمضى الوقت خرجت منها المعجزة الكبرى التى ننشدها ، وفى وسع كبار الملاك كذلك أن ينهضوا بالزراعة بإدخال الحاصلات الجديدة والطرق الفنية الحديثة . وبعكس ذلك قد تنال الخيبة الفلاحين وملاك الأرض على حد سواء : الفلاح بتمسكه بالطرق الموروثة ، والمالك بإهماله العناية بما يملك من الأرض

ورغم ما تقدم فإن البحث التاريخى يجب أن يؤدى بنا إلى استخلاص بعض النتائج عن أثر الإصلاح الزراعى فى النهضة بعد مدة طويلة . ولبحث هذا يجب مقارنة سرعة التقدم الاقتصادى فى البلاد التى قامت باعادة توزيع الأراضى بسرعته فى البلاد التى لم تقم بذلك . والصعوبة التى نلاقيها فى هذه المقابلة أنه قد يكون من المحال إبعاد الآثار التى ترتبت على الإصلاح الزراعى عن تلك التى ترتبت على عوامل أخرى من عوامل النمو الاقتصادى . ولهذا يجب أن تنحصر المقارنة فى الأمم التى على غرار وأحد من ناحية الحالة الاقتصادية ، وتختلف فيما يختص بالأوضاع الزراعية المتبعة فيها ، وهذا ليس إجراء هيناً ، فإن التاريخ لا يخضع للظروف التى تجرى فى معامل الاختبار ، والوضع الزراعى لبلد ما ليس إلا مجموعة عمليات تاريخية طويلة ، ولهذا كانت البلاد التى تختلف فيها هذه الأوضاع ربما لاتتشابه فى النواحى الأخرى .

غير أننا نجد فى أوربا الشرقية بلاداً تتشابه فى أحوالها الطبيعية وفى طراز الزراعة ، وتختلف فيها الأوضاع الزراعية . وهذا ما يسمح لنا بإجراء المقارنة بينها .

فنستطيع مثلا المقارنة بين المجر وبلغاريا فى السنوات التى بين الحربين الأخيرتين. فكلاهما بلاد زراعية صغيرة من بلاد حوض الدانوب ، والمجر مع كونها لم تقم بالإصلاح الزراعى ، فإن توزيع ملكية الأرض الزراعية فيها يعوزه الإنصاف وتجانبه العدالة ، ونصف المساحة تقريباً فى أيدى كبار الملاك ، بينما قامت بلغاريا بالإصلاح الزراعى عام ١٨٨٠ عندما تخلصت من أنظمة تركيا فى ملكية الأرض ، ولهذا جاء توزيع الملكية فيها غاية فى المساواة ، وجميع الملكيات الزراعية فيها ملكيات صغيرة .

ومما يجب ألا نغفله أن هذا الإصلاح الزراعى المبكر نفذ تنفيذا بلغ غاية الدقة وجميع التوصيات التى أشارت بها الأمم المتحدة على الحكومات عام ١٩٥١ نفذتها بلغاريا فى أوائل هذا القرن ، فقد أنشأت جمعيات تعاونية للاقراض تكسر بها شوكة المرابين ، وأتبعت ذلك باستغلال الأموال المدخرة تعاونياً فى إنشاء معامل للحفظ والتعبئة ومحطات لرفع المياه ، وقد برع البلغاريون فى إتباع وسائل الزراعة العنيفة Intensive ، وأحسنوا استثمار مواردهم الطبيعية فى ظل الوضع الاجتماعى الذى أختاروه، فإنهم بعد أن خضعوا لحكم الأتراك قروناتطلعوا أخيراً إلى الحرية والمساواة، وهذا ما كفله لهم الوضع الزراعى الذى اختاروه . غير أنه فى السنوات التى أعقبت الحربين شعر هؤلاء البلغاريون بأن هذا البناء المتقن الذى أقاموه لم يعد وافياً بإحتياجاتهم ، وأن الإنتاج الزراعى يكاد يتمشى مع زيادة تعداد السكان .

أما المجر فقد كان شعبها طبقات متباينة كل التباين ، فإلى جانب الثراء العظيم يوجد فقر مدقع ، ونحو نصف السكان الزراعين لا ملكية لهم ، والزارع الأجير وصغار الملاك الزراعيون يقاسون شظف العيش ، ولا يصلون إلى مستوى الزارع البلغارى المتوسط . وقد أدى عدم المساواة إلى تكوين مجتمع يشمل طبقة من أدعياء العظمة الكاذبة وأخرى من المستعبدين ، فبلغاريا تعد أسعد حالا ، لأن شعبها أنعم عيشاً .

غير أننا إذا نظرنا إلى ناحية النهضة ، نرى تفوق المجر ، فقد كان إنتاج الأرض واليد العاملة بها أعلى مما فى بلغاريا ، ومتوسط إنتاج الفرد يزيد بنسبة ٣٠٪ ، ومصدر ذلك أن محصول الفلال كان أكثر غلة ، وحق الفرد من الأرض أوفى .

وقد حافظت المجر على مستواها الأعلى فى الإنتاج ، وفشت فيها فى الوقت ذاته البطالة بشكل واضح ، ولكنها من ناحية أخرى حولت ثروة كبار الملاك الزراعيين نحو الصناعة ، وأخذت الصناعة تمتص الأيدى العاملة التى لبذتها الأرض . أما المساواة فى توزيع الأرض ببلغاريا فقد احتفظت بالأيدى العاملة للأرض ، ولم تشجع استثمار المال فى نواح أخرى غير الزراعة .

وهذه المقارنة جدير أن تستهدى بها البلاد التى تنهض بالإصلاح الزراعى فى بذل أقصى الجهود لزيادة توافر المال ، وخاصة إذا كان تعداد السكان فى زيادة مطردة . وهى لا تدل على أن الإصلاح الزراعى يعوق النهوض ، بل تدل على أنه إذا أحسن توزيع إيراد الشعب بين الأفراد بمساواة وافية وجب إيجاد هيئات زراعية تستغل الأموال التى تقتصد، وتعمل للنهوض بالزراعة والصناعة معاً .

ويتبين لنا مما سبق أن البحث التاريخى يتمخض عن آراء قيمة ، ولكنه لا يدل على صلة وثيقة بين الإصلاح الزراعى ونهضة الشعب، فإن مشاهداتنا حتى اليوم لا تؤيد وجود هذه الصلة .

غير أننا إذا أمعنا النظر فى الموضوع إلى مدى أبعد ، واعتبرنا إدخال تعديل فى الأوضاع الزراعية يقصد به القضاء على الإقطاع ، لا مجرد إعادة توزيع الملكية الزراعية ، ففى هذه الحالة قد نستطيع أن نتبين علاقة أقرب بين ذلك والنهوض الاقتصادى .

وقد يلتبس على القارىء فهم هذه النتيجة ، ويتعذر علينا استيفاء هذا البحث بهذه اللمحة العاجلة . غير أن مسألة الإقطاع من المسائل التى تدخل فى الناحية التاريخية له ، ولا يمكن غض النظر عن الإشارة إليها ، لأنها تؤثر فى السياسة كما تؤثر فى اتجاه التفكير ، وهناك صعوبة تعترضنا ، وهى أن مسألة الإقطاع نفسها غير جلية . وأساتذة التاريخ يقصدون معانى متباينة إذا ما عبروا عن الإقطاع ، فالبعض منهم يفسر الإقطاع بمنح ملكية الأرض مقابل الخدمة العسكرية ، ومؤرخو ماركس يرون أن الإقطاع هو السخرة التى يلتزم بها فلاحو الأرض لمالكيها ، وقد تطول بنا مناقشة الموضوع إذا اردنا الإنتهاء إلى أى هذين الوجهين أولى

بالاعتبار . وهناك مؤرخون يفسرون الإقطاع بأنه الجمع بين الحالتين السالفتى الذكر باعتباره نظاماً يكفل الاستعداد العسكرى وحقوق الأفراد (على الأرض واليد العامله) . وإذا أخذنا بهذا الإعتبار كان ابطال الاقطاع معناه أن النظام الاقتصادى الاجتماعى يتحول من الاعتماد على الأمر الواقع إلى الاعتماد على تراضى الطرفين .

وهذا التبدل الأساسى يعد فى أوربا بلاشك شرطاً من شروط النهضة، لأنه كان تمهيداً لابد منه لنمو التجارة والصناعة والزراعة . فهناك ارتباط ظاهر بين تاريخ هذا التبدل وما بلغته هذه الأمم فى مستواها الاقتصادى ، ففى بلاد أوربا الغربية التى بلغت مستوى عالياً كان اختفاء الإقطاع مبكراً ، أما فى أوربا الشرقية بما فيها روسيا ـ فإن الإقطاع استمر من ناحية سخرة لفلاح الأرض حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولهذا تأخر تقسم هذه الأمم عما كان فى أوربا الغربية .

غير أنه مما يجب التسليم بصحته أيضاً اعتبار التقدم الاقتصادى هو العامل الأول فى ابطال الإقطاع . ففى غرب أوربا كان النمو المبكر للتجارة وسكنى المدن ودخول السبائك الثمينة فى البلاد هو الذى عجل القضاء على أنظمة الخدمة العسكرية وسخرة فلاح الأرض ، أما أوربا الغربية فقد حافظت على نظامها الاجتماعى ولم تضعف صلابتها ، لأن العوامل المذكورة كانت فيها ضعيفة . والنتيجة التى يمكن استخلاصها من أحوال أوربا : أن هناك علاقة بين التقدم الاقتصادى وتعديل الأوضاع السارية فيها وأن هذه العلاقة اكتسبت من تعاقبهما وإن كان التقدم الاقتصادى له بعض السبق فى ذلك .

فإلى أى حد يمكن أن نأخذ بخبرة أوربا الماضية فى موضوع الإصلاح الزراعى بالبلاد المتخلفة اليوم ؟ هل هناك صلة بين القضاء على الاقطاع فى أوربا والقضاء على الملكية الواسعة التى تجرى اليوم فى آسيا وأمريكا اللاتينية وهل هذه الصلة تبرر القول بأن الاصلاح الزراعى شرط من شروط النهضة بالقدر الذى حدث هنالك؟

وهذا السؤال عويص حقاً ، وليس ميسوراً الإجابة الوافية عليه وقد يحسن بنا أن نتجنب استعمال اصطلاح « الاقطاع » كلية لغموضه ، غير أننا لا نستطيع أن نغفل المقارنة التى أشرنا إليها ، والتى تثار بين وقت وآخر ، فإنه فى المناقشات الدارجة ـ وخاصة فى أمريكا ـ كثيراً ما يفهم من الاصلاح الزراعى

القضاء على الاقطاع ، وفى رأى الأميركيين أن هذا من أهم الاعتبارات فى ذلك . غير أنه ما لم نتساهل فى تعريف الاقطاع ، ونعتبره يشمل أى شكل من أشكال الملكية الواسعة التى تدعو إلى الاضطراب الاجتماعى ، فانه من الخطأ الواضح أن نقارن بين أوضاع الملكية الزراعية فى البلاد المتخلفة وأنظمة الاقطاع فى أوربا . وهناك تشابه واضح فى بعض النواحي ؛ خصوصاً فى حالة بلاد أميركا اللاتينية حيث مازال يوجد ارتباط سخرة بين الأرض والعامل فيها ، وحيث ترجع حيازة المساحات الزراعية الواسعة إلى هبات ملكية . أما إذا استعملنا اصطلاح الاقطاع بالمعانى المحدودة التى يأخذ بها المؤرخون ، فإننا لا نراه ينطبق على أى نظام اتبع فى آسيا أو بلاد الشرق الأوسط ، كما أنه لا ينطبق على حالة «الأباعد» التى تستغل لأغراض تجارية. وعلى وجه عام — وقد يختلف الرأى فى ذلك طبعاً — تعد المقارنة بأوربا مضللة ومخطئة غالباً . وعلى كل حال ، فإننا دون شك لا يمكن أن نستنتج من هذه المقارنة أن هناك عوامل اقتصادية تقضى على هذه الأنظمة ، أو أن القضاء عليها يؤدى إلى نهضة كالنهضة التى وصلت إليها أوربا بالقضاء على الاقطاع .

هذا والإصلاح الزراعى يعتبر فى العالم الحديث تطوراً لا تقل أهميته عن القضاء على الاقطاع ، وكثير من الحكومات فى آسيا وأمريكا اللاتينية تنظر حين تضع سياستها فى الاصلاح الزراعى إلى ماضى تاريخ هذه البلاد . فإذا ما وصفت مميزات النظام الزراعى القائم فيها لم تغفل النشوء التاريخى لهذا النظام . فالمكسيك مثلا تذكر ماضيها فى فتوحات الأسبان ، وبوليفيا تفعل ذلك أيضاً .

والهند والباكستان تذكر الماضى من أنظمة الملكية التى فرضها الحكم البريطانى فى القرن الثامن عشر ، فأنظمة الملكية الزراعية تأصلت جذورها فى ماضى تاريخها ، وقد نشأ اليوم ما يتطلب القضاء على هذه الأنظمة ، فهذه البلاد تواجه ضرورة التخلص من الأنظمة التى فرضت عليها ، وتستقبل حياتها الجديدة بوجه آخر .

وفى كثير من الأمم تبدأ نقطة التحول الذى يعليه التاريخ بإبطال أنظمة ملكية الأرض التى جرى بها العمل أيام الاستعمار ، فإن هذه الأنظمة كانت متصلة بالحكم الأجنبى ، أو أنها فرضت على البلاد عقب فتح أجنبى . وفى كثير من بلاد آسيا يرتبط الإصلاح الزراعى بتحقيق الاستقلال القومى ، كما أنه يرتبط فى أميركا اللاتينية بالتخلص من سيطرة الأسبان .

وفكرة التخلص من الماضى قد تكون عاملا بعيد الأثر فى الحياة القومية ، لأن أنظمة ملكية الأرض متأصلة فى عادات البلاد والعرف السائد فيها ، والاحتفاظ بالحالة الاجتماعية يتعارض مع الانقلاب الذى ترى ضرورته ، كما أن زراع الأرض هم فى المستوى الهابط من المجتمع ، ولهذا فإن إقرار الاصلاح الزراعى يدعو إلى التشبث بقطع الصلة بالماضى دون رجعة إليه ، وهذا التشبث قد يكون من أهم عوامل النهضة .

غير أن قطع الصلة بالماضى ليس ميسورا فى حالة الزراعة ، فإن الاستمرار والدوام هما جوهر التقدم . والبلاد الزراعية فى العالم يعد الاحتفاظ فيها بالإنتاج الزراعى وتقدمه موضوع حياة أو موت لها بأتم معنى الكلمة ، فإذا أرادت الحكومات أو الشعوب أن تقطع الصلة بالماضى وجب عليها أن تلتزم فى ذلك سبيلا يؤدى إلى الحث على زيادة الإنتاج والنهوض باستثمار الأرض ، وهذا ينتقل بنا إلى الناحية الاقتصادية التى سنعالجها فى المحاضرة التالية .